الأمم المتحدة

A/57/262–E/2002/82

Distr.: General
16 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند 12 من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام 2002
البند 13 (ز) من جدول الأعمال
نيويورك، 1-26 تموز/يوليه 2002
المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

دور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

تقرير الأمين العام**

موجز

* A/57/150.

** قدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات في وقت متأخر غير مشفوعة بالإيضاح المطلوب بموجب الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 208/53 باء، الذي قررت الجمعية العامة أنه، إذا قدم التقرير متأخرا، تعين إيراد السبب في حاشية للوثيقة.

190902 190902 02-50830 (A)
0250830

لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ما لم تعزز البلدان النامية مؤسسات الحكم الديمقراطي، وما لم تنهض القدرات بموارد القطاع العام العشرين، وما لم تزد كفاءة وفعالية تعبئة الموارد وإدارتها المالية، وما لم تعزز بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام. إذ يزداد التسليم بأن الكثير من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إنما هي ناجمة إلى حد كبير عن عجز في قدرات الدول وضعف في مؤسساتها الديمقراطية السياسية وانعدام كفاءة وسوء تسيير في الإدارة العامة فيها. كما يوجد نقص في نظم ومؤسسات الحكم في كثير من الدول النامية في العالم. بل إن هذه الحال هي أكثر حدة

في أفريقيا وفي البلدان التي خرجت من صراعات عنيفة. وتمثل هدف هذا التقرير في التأكيد على ما يمكن أن تضطلع به الإدارة العامة الفعالة من أهمية حيوية في بلوغ الأهداف الإنمائية المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتمثل أيضا في عرض المسائل ذات الأولوية والتوصيات الاستراتيجية والبرنامجية بشأن تنمية قدرات المؤسسات وقدرات الموارد البشرية، والإدارة المالية في القطاع العام وبناء قدرات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام. ويقدم التقرير مجملا للأساليب المقترحة للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء.

أولا - مقدمة

1 - في قرارها 213/56، المؤرخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2001، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبقي ما يستجد من تطورات لدى الدول الأعضاء في مجال الإدارة العامة والتنمية قيد الاستعراض المستمر وأن يبرز ما يشهده هذا المجال من تغيرات وما يظهر فيه من اتجاهات وما يتحقق فيه من نجاح، مع التأكيد بشكل خاص على دور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وأن يوجز ما يتوصل إليه من نتائج في تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2 - إن من النتائج الرئيسية التي يمكن استقراؤها من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ومن تقرير الأمين العام عن الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان المذكور هي أن تعزيز قدرات الدول وتوطيد الحكم الرشيد أمر يمثل العامل الأكبر في بلوغ أهداف إعلان الألفية. ويزداد الآن التسليم بأن المشكلات، التي تواجهها البلدان النامية والبلدان

التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إنما نشأ الكثير منها عن عجز في قدرات الدول وضعف مؤسساتها وسوء تسيير إدارتها العامة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الكثير من الدول النامية في بناء مؤسسات سليمة معافاة وفي حماية حقوق الإنسان فإن الديمقراطيات في بعض مناطق العالم ما زالت هشة، وما زالت مؤسساتها على قدر من الضعف لا يكفي فعالية الحكم.

3 - إن توطيد الحكم وإقامة إدارة عامة كفؤة هما، على ما يقال، من بين أكثر العناصر الأهمية في نشر وترويج برنامج التنمية الوطنية لأي بلد من البلدان. ويعتبر النهوض بنظم ومؤسسات الحكم وإصلاحها، بما في ذلك تعزيز قدرة القطاع العام، أمرا بالغ الأهمية في تخفيف وطأة الفقر، والعمل على أن يعم خير العولمة الجميع، وزيادة المشاركة العامة في الحكم بشتى مستوياته، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة، ومنع وقوع الصراعات العنيفة وإدارتها. وكما تم التأكيد في تقرير الأمين العام عن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية "فإنه تقع على عاتق الدولة المسؤولية الرئيسية عن حماية الفرد ورفاهه". (A/56/326، الفقرة 15)

4 - وسيكون من الأهمية البالغة "أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أهدافا وطنية وأن تستغل في زيادة الترابط والاتساق ما بين السياسات والبرامج الوطنية" (المرجع نفسه، الفقرة 80). وبذا يكون الحكم الديمقراطي، الذي يتيح للناس الإعراب عن خياراتهم ومساءلة الحكومات عن أعمالها، أمرا أساسيا لبلوغ الأهداف الإنمائية المنشودة في تقرير الدليل التفصيلي. ولا تستطيع نظم الحكم ومؤسساته، على أهميتها، أن تحقق دورها الأساسي ما لم تكن جذورها راسخة في إطار متماسك من القيم. ومن الأهمية أن نلاحظ، من خلال الاقتراح بأن يحتكم كل واحد في هذه العملية، ولا سيما أولئك الذين لديهم السلطة لتحديد خيارات على صعيد السياسة العامة، إلى مجموعة القيم التي تضم الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية، بأن إعلان الأمم المتحدة، بشأن الألفية، إنما يمثل تحولا نموذجيا في القيم.

5 - وعلى المرء، ما دام في صدد الحديث عن شؤون الحكم، أن يعتمد أوسع تعريف ممكن للحكم، أي التعريف الذي يتجاوز أحيانا التفسير الضيق للحكم "السياسي". ذلك أن الحكم لا يشير إلى ممارسة السلطة السياسية فحسب ولكن يشير إلى ممارسة السلطتين الاقتصادية والإدارية أيضا في إدارة شؤون البلد على مختلف الصعد. إنه يشمل الدولة ويتجاوزها ليضم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويشير الحكم، من هذا المنطلق، إلى القدرة على إدارة الاقتصاد وتعبئة الموارد وكفالة قدر من العدالة الاجتماعية وتهيئة بيئة ملائمة للجهود الفردية وكفالة السلام والأمن أيضا. وعند تحليل دور الحكم الرشيد في تنفيذ إعلان الألفية يجب التركيز على دعائم القدرة على الحكم، بما يشمل القدرة المؤسسية، والقدرة على صوغ السياسات، والقدرة الإدارية التنظيمية، والقدرة المالية، وتنمية الموارد البشرية، والكفاية التكنولوجية. وقد تم تحديد هذه الدعائم في تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية

العامة في دورتيه الرابعة عشرة والخامسة عشرة، المعقودتين في نيويورك في عامي 1998 و 2000 تباعا، وتم تناولها تفصيلا في تقرير القطاع العام في العالم لعام 2001: العولمة والدولة (ST/ESA/PAD/SER.E/26). ومن الضروري ألا يغيب عن البال، "نظرا إلى أن المشاكل التي تصادفها البشرية وثيقة الترابط وأن كل مشكلة منها تنحو إلى تعقيد مشكلة أخرى أو أكثر" (A/56/326، الفقرة 3)، أن على الحكومات أن تعتمد نهجا منسقا وشموليا، للتنمية. ولا بد، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من وضع البرامج المتعددة القطاعات التي تتناول في ذات الوقت كل هدف من الأهداف الإنمائية.

6 - وفي ضوء ما تقدم، يتمثل هدف هذا التقرير في التأكيد على ما للإدارة العامة الفعالة من أهمية حيوية في بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، ويتمثل أيضا في عرض المسائل ذات الأولوية والتوصيات الاستراتيجية والبرنامجية بشأن تنمية قدرات المؤسسات وقدرات الموارد البشرية والإدارة المالية في القطاع العام، وبناء قدرات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام.

ثانيا - تعزيز مؤسسات الحكم

7 - للدول دور رئيسي تضطلع به في تنفيذ إعلان الألفية. ذلك أن تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد هي من بين أفضل السبل لكفالة بلوغ أهداف إعلان الألفية ولكفالة احترام القيم التي التزمت بها الدول الأعضاء والمتمثلة في الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية.

8 - وتتمثل الخطوة الأولى لتعزيز الديمقراطية في وضع قواعد وإجراءات واضحة، أي إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الديمقراطية، التي تشكل لبنات البناء الأولى في صرح الديمقراطية. وفي ما يتعلق بالسلام والأمن ونزع السلاح، التي تشكل الغاية الإنمائية الأولى، فإن معظم الصراعات العنيفة في العالم، التي هزت العالم وحدت من الجهود المبذولة للتنمية، ليست هي نتيجة الجور الاجتماعي فحسب ولكنها أيضا نتيجة الاخفاقات التي منيت بها مؤسسات الحكم ونظم الإدارة العامة. ومع أن من الضروري بذل الجهود لوقف العنف حيث يكون قد اندلع فإنه يتعلق أن تكون لدى مؤسسات الحكم القدرات المؤسسية والبشرية، على التنبؤ بالمصادر المحتملة للصراعات المسلحة وعلى تجنبها. ويعني منع الصراعات إنشاء أو تعزيز المؤسسات التي تكفل التعايش السلمي ما بين كل القوى الاجتماعية في حدود دولة بعينها. ولا يمكن أن يحل سلام دائم إلا بإنشاء مؤسسات قوية تكون قادرة على التوسط والتوفيق في حالات التنوع والصراعات.

9 - وفي حالات ما بعد العنف، تشكل إعادة إنشاء نظام الإدارة العامة وأجهزة الحكم شرطا لا بد منه لبناء سلام مستدام. ويتمثل التحدي الرئيسي في أن المؤسسات الحكومية التي تعد من أولى المؤسسات التي تنهار في الصراعات المسلحة، يجب أن تبنى من جديد، بعد خرابها على نحو لا يؤدي إلى إعادة خلق الظروف السابقة التي زرعت فيها بذور الصراع. وتنشأ الصراعات العنيفة عن

أسباب منها إخفاق الحكومات في إدارة المصالح المتضاربة بطرق مقبولة لمجتمعاتها المدنية. ولا بد إذن من أن يتمثل بناء أجهزة الحكم من جديد في أجهزة ومؤسسات وموازين قوى تكفل إدارة الصراعات إدارة حسنة لا تلجأ معها الفئات الاجتماعية المتنافسة، لاستيائها إلى العنف مرة أخرى.

10 - وتعزيز التنمية والقضاء على الفقر، وهما الهدف الثاني لإعلان الألفية، يعتمد هو الآخر، في جملة أمور، على الحكم الرشيد في كل بلد من البلدان، وعلى إنشاء مؤسسات قوية. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد الشروط اللازمة لبلوغ أهداف إعلان الألفية في أن يكون لدى البلدان هيئات تشريعية فعالة وشفافة، تستطيع تمثيل وصياغة مطالب المواطنين وكبح سلطة الجهاز التنفيذي من خلال رقابة فعالة وسن قوانين متسقة ومترابطة. ويحظى تعزيز الهيئات التشريعية وكفالة استنادها إلى الإدارة الكفؤة بالأهمية التصدي نظرا إلى أنها تقوم بدور المنتديات التي يتم فيها الوصول إلى اتفاقات والتوصل إلى حلول للمشاكل الملحة حقا بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والأمن العام، وإقامة العدل، وشد أزر الكفاح ضد الفساد.

11 - وتعترض قيود شديدة من القدرات المؤسسية البرلمانية في معظم البلدان النامية. إذ أنه ينبغي للهيئات التشريعية، كي تؤدي مهامها على الوجه الأمثل، أن تكون فعالة وخاضعة للمساءلة ونيرة ومستقلة وواسعة التمثيل. وعليه يتعلق دعم الدول الأعضاء في تعزيز الانتخابات الديمقراطية، ولا سيما النظم والعمليات البرلمانية والانتخابية، وإرساء أسسها، وذلك بإنشاء مؤسسات وآليات إدارة الانتخابات، وتعزيز تنظيم وإدارة الهيئات التشريعية على الصعيدين الوطني والمحلي، وبإقامة منظومة من المكاتب التشريعية على صعيد الدوائر الانتخابية، وبتعزيز الحوارات التشاركية التي تيسر التواصل ما بين الناخبين وممثليهم بشأن المبادرات المطروحة على صعيد السياسة العامة والتشريعات المقترحة.

12 - وحماية حقوق الإنسان والمستضعفين، وهي هدف رئيسي من أهداف إعلان الألفية، لا يمكن تحقيقه ما لم يكن لدى البلدان نظم قضاء مستقلة تقوم بعملها خير قيام. وإصلاح إقامة العدل أمر حيوي لكفالة ألا تستبد الأغلبية بحقوق الأقلية. كما أنه لا غنى عنه في الحد ما أمكن من الأمان من القصاص، الذي غالبا ما يؤدي إلى انعدام الأمن، والظلم، والفساد، وإساءة استعمال المناصب العامة والسلطة، وتثبيط الاستثمار الطويل الأجل. وهو يكفل نظاما فعالا من الضوابط والموازنات، يحول دون تركز السلطة في أيدي فرع من فروع الحكومة، ويحمي فئات الأقلية.

13 - وإصلاح الفرع التنفيذي وكفالة عمل الوكالات المركزية بطريقة بفعالة ومنسقة عنصر رئيسي آخر في بلوغ أهداف إعلان الألفية. فقد أكد تقرير الدليل التفصيلي بخاصة على أهمية العلاقة بين إدارة القطاع العام والهدف المتمثل في القضاء على الفقر، وشدد على أن الاستراتيجيات التي تسعى إلى المضي قدما في خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخل الفرد منهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يتضورون جوعا إلى النصف بحلول عام 2015 إنما تشمل (أ) كفالة

دعم المبادرات القطرية الاقتصادية والاجتماعية التي تركز على القضاء على الفقر؛ (ب) تعزيز القدرات على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (ج) مساعدة الجهود المبذولة لبناء القدرات على تقييم ورصد الفقر والتخطيط له (انظر A/56/326، الفقرات 86 و 108 و 111 و 121). ويتطلب التخفيف من وطأة الفقر إدارة عامة كفؤة ونهجا متعدد القطاعات والوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية وتوفيرها أمر حيوي ويتطلب إدارة كفؤة للمياه. وتوفير التعليم للجميع ونشره، ولا سيما للإناث، أمر بالغ الأهمية في إمداد الناس بالوسائل للخروج من الفقر، ويتطلب إدارة كفؤة من جانب الدولة لهذه الخدمات. والحصول على الخدمات الصحية عنصر هام آخر في الكفاح ضد الفقر. ولا تسمح الأمراض ونقص التغذية وقلة التعليم وسوء المسكن بخروج الناس من الفقر. كما أن اللامركزية، في إطار من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات، يمكن أن تكون هي الأخرى عاملا بالغ الأهمية في الحد من الفقر، ذلك أنها تتيح الفرصة للمواطنين أن يعبِّروا عن مطالبهم بطريقة أكثر فعالية وأن يكونوا شركاء نشطين في كل مراحل صنع القرار والتنفيذ والتقييم على صعيد السياسة العامة.

ثالثا - بناء قدرات الموارد البشرية في القطاع العام

14 - تعتبر تنمية الموارد البشرية عاملا بالغ الأهمية في كفالة التحقيق الفعلي للأهداف الإنمائية الواردة في تقرير الدليل التفصيلي من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ذلك أن بناء القدرات البشرية في القطاع العام، من حيث المعارف، والمهارات، والحافز والالتزام، والشبكات، وتحقيق المهارة في تكنولوجيا المعلومات، أمر بالغ الأهمية من أجل إمكان ترجمة القيم والغايات والأهداف الواردة في إعلان الألفية إلى سياسات واستراتيجيات وإجراءات خاصة بالبلدان. ويعتمد أداء القطاع العام على كفاءة أداء الأجهزة المؤسسية قدر ما يعتمد على نوعية الأشخاص الذين يعملون فيها، ذلك أن موظفي الخدمة العامة الماهرين والمتفانين وذوي الهمم الكبيرة عنصر أساسي لتنفيذ الإصلاحات التي تستجيب للتغيرات على الصعيدين العالمي والمحلي والتي تكون فعالة ومستدامة على المدى الطويل.

15 - ولا يحتمل، من دون دعم علني وقوي من جانب القيادة العليا، النهوض بجوانب شتى من الحكم وبأداء الخدمات الحكومية ذلك أنه يتعين أن يكون القادة الحكوميون في طائفة متعددة من المؤسسات مقتدرين تقنيا وذوي همم سياسية كبيرة وماهرين في بناء توافق في الآراء وفي إقامة الشراكات. وتمس الحاجة أيضا إلى الكفاءات الإدارية والتقنية على حد سواء من أجل ترجمة الرؤية إلى استراتيجيات وبرامج وأنشطة للتنمية. وبذا يكون الارتقاء بالمهارات القيادية عاملا رئيسيا في تسطير النجاحات على الصعيد الإنمائي، ولا سيما في بيئة دولية شديدة التعقيد وسريعة التغير.

16 - ويعتبر استمرار التعلُّم والتدريب في القطاع العام أمرا لا بد منه في بيئتنا المضطربة، التي تنشأ فيها تحديات وفرص جديدة بتواتر كبير؛

وتصبح فيها المهارات التقليدية قديمة لا تجاري روح العصر، وتزداد فيها المطالب الموجهة إلى الحكومات. وإذن يتعين الارتقاء على نحو موصول بمهارات موظفي الخدمة العامة، وتعزيز خصائصهم القيادية وتطوير هياكل وظيفية جديدة تؤكد على الحراك الوظيفي والنزاهة والاقتدار الفني كيما يتسنى للبلدان وضع وتنفيذ إصلاحات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويبدو أن التعلُّم المستمر في المؤسسات العامة ضروري جدا في المجالات التالية: (أ) الخبرة الفنية في شتى مستويات السياسة العامة: يجب الاستعاضة عن المعرفة التكنوقراطية بنهج للسياسات جامع بين عدد أكبر من التخصصات، ولا سيما على مستوى كبار الموظفين؛ (ب) الكفاءات الإدارية: إن زيادة المهارات القيادية، والوعي بالنوعية، وأدوات حل المشاكل، ومهارات العمليات الجماعية، من مِثل رئاسة الاجتماعات والعمل الجماعي وتقديم العروض والبيانات العملية، أمور ذات أهمية كبيرة في منظمة تعلُّمية، وتنمية المهارات في مجالي التفاوض والوساطة أمر بالغ الأهمية في عالم يزداد ترابطا؛ (ج) تكنولوجيا المعلومات: مواجهة التحديات التي تفرضها طفرة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على العاملين في القطاع العام، وذلك بتحديث مهاراتهم والارتقاء بها وزيادة كفاءاتهم.

17 - والأهم من ذلك أنه ينبغي تدريب الموظفين العموميين على تقبُّل ثقافة التعلُّم وعلى النظر إلى أنفسهم على أنهم عناصر فاعلة في التغيير. وعلى المدى القصير، يتطلب هذا وضع حوافز لأولئك الذين يريدون التعلم. أما على المدى الطويل، فإنه ينبغي أن يصبح التعلم قيمة أصيلة. وينطبق هذا على قواعد السلوك في القطاع العام. ذلك أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يعتمد على خدمة مدنية حسنة التدريب فحسب ولكن يعتمد على خدمة مدنية تقنية أيضا. ويسهم النهوض بالأخلاق ومكافحة الفساد في القطاع العام إسهاما مباشرا في بلوغ العديد من الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ويتعين على الموظفين العموميين أن يؤدوا الخدمات والسلع العامة على نحو يتفق والخلق الحسن. ومن شأن أي تحويل للموارد العامة إلى "جيوب" الأفراد جراء إخلال الموظف بالأمانة في العمل والاختلاس أو تضارب المصالح أن ينتقص مباشرة من الموارد المتاحة لبلوغ الأهداف الإنمائية. كما أن اطراد الممارسات الفاسدة يؤدي إلى تناقص في سيادة القانون ويثبط الاستثمار الخاص ويضعف شيئا فشيئا شرعية الديمقراطية. ويذكر تقرير الدليل التفصيلي لإعلان الألفية الحاجة إلى مكافحة الفساد في سياق تعزيز سيادة القانون (A/56/326، الفقرة 29)، وزيادة تدفق رأس المال الخاص لتمويل التنمية (المرجع نفسه، الفقرة 134) والسماح بمزيد من المشاركة الحقة من جانب المواطنين كافة (المرجع نفسه، الفقرة 218 8□).

رابعا - القدرة المالية

18 - من أجل بلوغ أهداف إعلان الألفية، لا بد للبلدان ألا تكون لديها القدرة فحسب على بلورة رؤية سياسية واستراتيجية لتنمية طويلة الأجل تدعمها دائرة خدمة مدنية مقتدرة ومؤسسات ديمقراطية قوية ولكن لا بد لهذه البلدان أن يكون

لديها أيضا موارد كافية لتنفيذ هذه الإصلاحات والبرامج الإنمائية. ذلك أنه، من دون توفر موارد كافية، لا يمكن تنفيذ حتى أكثر الإصلاحات جرأة. وفي الوقت نفسه، لا تكون تعبئة الموارد الإضافية، في حد ذاتها، كافية للنهوض بالتنمية ما لم يتوفر التزام وإرادة سياسيان قويان بشأن تسخير تلك الأموال لبلوغ أهداف اجتماعية منشودة ولتحقيق إدارة وتنظيم ماليين عامين كفؤين. ولا تتمثل المشكلة التي يواجهها الكثير من البلدان النامية في كيفية توفير مزيد من الموارد فحسب ولكن تتمثل أيضا في كيفية ضمان إنفاق الموارد بكفاءة على المشاريع التي تعود بالنفع على أشد الناس حاجة في المجتمع. وتحسين تعبئة وإدارة الموارد العامة هو، قبل كل شيء، مسألة حكم رشيد لا مسألة تقنية فحسب.

19 - وحقيقة الأمر هي أنه يجب أن يكون وراء أي نهج تقني، مستورد أو أصيل، إرادة سياسية ثابتة. فمن دون وجود هذه الإرادة السياسية الثابتة، التي تقوم على أساس ائتلاف للقوى، يرى قيمة في ازدياد الشفافية والمساءلة والمشاركة، من المحتم أن يكون تطبيق أي نُهج تقنية جديدة هو تطبيقا تعسفيا وأقل فعالية. ذلك أن القرار وتوافق الآراء بشأن وقف الممارسات الفاسدة ينبغي أن يسبقا إجراء أي تحسينات في إدارة الإنفاق العام. وأن القرار بشأن وضع حد للاستئثار البيروقراطي يجب أن يسبق التدابير الرامية إلى زيادة الحد من الإنفاق وتخصيص الموارد الاستراتيجية، والإدارة الحسنة للعمليات، والإجراءات القانونية الواجبة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يسبق تغيير العلاقة بين الجمهور عموما وبين الحكومة، والوصول إلى توافق في الآراء بشأن زيادة المساءلة التدابير الرامية إلى مد نطاق الميزنة إلى أبعد من المستقبل القريب، وذلك من خلال نهج متعدد السنوات إن أمكن، أو ، كحد أدنى، من خلال عقد ندوات منتظمة للجمهور للتدارس والحوار. وحين نتكلم عن القدرة المالية للحكومات، يجب علينا أيضا أن نُدخل في هذا الإطار الإرادة والقدرة على بناء ائتلافات سياسية وتكوين زخم سياسي للشفافية والمساءلة والمشاركة.

20 - ولا يعني هذا كله أنه لا أهمية للحلول التقنية. ذلك أن قدرات الإدارة المالية في العديد من البلدان قد تآكلت بفعل السعي وراء الإدارة المالية التي تسعى إلى التخفيف عن الشعب، وآليات الميزنة المشوهة وغير الفعالة، وانهيار مؤسسات الإدارة المالية القائمة. وفي نفس الوقت، شهد القطاع العام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية[1] على حد سواء إصلاحات مؤخرا، تبرر النظر الجاد في مساعي واضعي السياسات الحكومية العامة الرامية إلى زيادة استقرار الاقتصاد الكلي والسعي إلى تحقيق برنامج اجتماعي طموح. وقد أظهرت التجارب أن أكثر مواطن الضعف التقني شيوعا في الإدارة المالية العامة ذات صلة بالمحاسبة الحكومية الخاطئة التي تتم في غير حينها؛ ذلك أن عمليات مراجعة الميزانية كانت يعوقها الافتقار إلى المعلومات ذات الصلة، والافتقار إلى الأساليب الحديثة في إدارة البيانات، والقواعد والإجراءات الروتينية التي تؤكد على الرقابة، وعدم وجود تدريب كاف. وتنشأ مجموعة مستقلة من مواطن الضعف عن الإدارة المالية للمشاريع الممولة من الخارج.

21 - وعزز توافق آراء مونتيري، الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية[2]، الاتفاق على السياسات العامة اللازمة في البلدان النامية لتعبئة الموارد المحلية وجذب الاستثمار الخاص واستخدام المعونة بفعالية. وأكد توافق آراء مونتيري من جديد على أهمية السياسات العامة السليمة والحكم الرشيد لكفالة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وشدد على ملكية البلدان للبرامج والأنشطة وعلى الشراكة وعلى المواءمة. وسلَّم توافق الآراء بضرورة إحداث زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين أشد البلدان فقرا من تخفيض الفقر بمقدار النصف وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وأكد أن من الأهمية الحيوية أن تكون هناك مشاركة واسعة في آليات الشراكة الجديدة هذه وأن تكون هناك نظم فعالة للمساءلة بغية ممارسة الإشراف على الجهات التي تشارك في ترتيبات الشراكة الجديدة.

22 - تتعلق إدارة المالية العامة بعمليات التخطيط والبرمجة والميزنة وتنفيذ الميزانية والمحاسبة ومراجعة حسابات الموارد العامة وتقييمها. وتهدف هذه المهام الحكومية إلى كفالة أن تستخدم، بأقصى درجة عملية، الموارد العامة، سواء الموفَّر منها محليا أو خارجيا، وفقا لأحكام القانون وإلى كفالة أن يسفر هذا الاستخدام عن النتائج المُثلى. وفي هذا السياق، يتمثل شاغل رئيسي لدى جميع البلدان في كيفية المواءمة ما بين أساليب العمليات الثلاث المترابطة، المتمايزة بعض الشيء: (أ) إدارة استراتيجية، على صعيد الاقتصاد الكلي، لمجموع المتغيرات المالية وتحكُّم فيها؛ (ب) أولويات الإنفاق دائمة التغير؛ (ج) الإدارة الفعالة والمبتكرة لمؤسسات أداء الخدمات. وسواء مضت البلدان على طريق التكامل الاقتصادي العالمي و/أو اعتمدت خطة اجتماعية طموحة، ينبغي أن تتوافق مع أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، فإن الإدارة المالية الفعالة والكفؤة أمر واجب لا بد من توافره، ولا سيما في البلدان التي تكون فيها الإيرادات الضريبية ثابتة. ذلك أن على تلك الحكومات أن تكفل حُسن إدارة الموارد، التي تتم تعبئتها، وذلك بغية إدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

23 - والنهوض بتعبئة الموارد المحلية هو، الآخر، أمر حيوي في الكثير من البلدان النامية. إذ أنه يجب على البلدان، إذا ما أرادت تعبئة الموارد، أن تُصلح نظمها الضريبية، وذلك بتوسيع وعائها الضريبي؛ وبالحد من الاختلالات الضريبية المنشأ؛ وباعتماد نُهُج للإنفاق الضريبي تحد من احتمالات الوقوع في حالات عجز مالي مستقبلا، وتتوافق مع القدرات الإدارية. وفي ما يتعلق بالسياسة الضريبية، فإنه ينبغي للبلدان أن تهدف، لتحقيق أفضل النتائج، إلى إقامة نظام ضريبي كفؤ وعادل، يجبي الإيرادات الأساسية من دون أن تفرط الحكومة في الاقتراض، ومن دون تثبيط النشاط الاقتصادي أو من دون الخروج كثيرا عن النظم الضريبية المعمول بها في البلدان الأخرى. وينبغي أن تهدف الإصلاحات الضريبية إلى توخي البساطة والمساواة والشمولية.

24 - ووجود إدارة ضريبية كفؤة وفعّالة شرط أساسي ينبغي توافره في أي نظام ضريبي كيما يحقق ما لديه من طاقة على توفير الإيرادات. حتى

أن أداء النظام الضريبي الأفضل تصميما هو نفس أداء الإدارة التي تقوم على تنفيذه. وينبغي للحكومات التي تُقرر القيام بإصلاحات ضريبية أن تأخذ أيضا في اعتبارها الإصلاح المُرافق للإدارة الضريبية. وينبغي أن يكون الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية هيكلا يمكّن الإدارة الضريبية من تحقيق أعلى درجة ممكنة من الامتثال الطوعي من جانب دافع الضرائب، ويمكنّها من إدارة القوانين الضريبية بكفاءة وفعالية وإنصاف مع تحقيق أعلى درجة من النزاهة. واستراتيجيات إصلاح الإدارة الضريبية أمر مؤكد لا شك فيه: (أ) التبسيط (مثلا، ينبغي خفض عدد الشرائح الضريبية كما ينبغي حذف الاستثناءات والخصميات ما أمكن)؛ (ب) ضرورة وجود استراتيجية واضحة للإصلاح لا تدابير مخصوصة؛ (ج) وجود مستوى عالٍ من الالتزام بالإصلاح، ولا سيما على أعلى المستويات، ولكن مع إشراك جميع المعنيين أيضا (تتوقف الطريقة التي ينظر فيها إلى النظام الضريبي على إدراك مدى التهرب الضريبي والإنصاف ومدى التعقيد والتعسّف والعبء الذي يقع على دافعي الضرائب)؛ (د) الكفاءة الفنية لدى مديري الضرائب وموظفيها في النظام الضريبي بأكمله (ذلك أن الكفاءة لا تعزز فرص جبايات ضريبية أكبر فحسب ولكنها تسهم في الاطمئنان والثقة لدى دافعي الضرائب).

25 - وهناك مسائل إضافية وهامة ذات صلة بالضرائب يمكن بل وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات بشأنها. منها، مثلا، القرارات بشأن الضرائب على التجارة الإلكترونية والازدواج الضريبي وتسعير الحوالات الذي يمكن بل وينبغي أن يمثّل مصلحة المشاركين الأضعف في الاقتصاد الشبكي العالمي. وأخيرا، هناك خطوات هامة يمكن أن تتخذها البلدان لتحسين كفاءة وفعالية إداراتها العامة. كما أن هناك عدة نهج تقنية تشمل النهج الضريبية التي جرى اختبارها في أرجاء العالم، والدروس المستخلصة منها معروفة وموثّقة. والحلول التي تقدمها الحكومات الإلكترونية آخذة في التضاعف ويبدو أنها على قوائم أولويات العديد من المانحين للتعاون التقني. وفي الأوقات التي تشح فيها الموارد المالية، لا يكاد يكون من المغالاة القول بأن الكفاءة هي وسيلة لتحقيق الأكثر بموارد أقل.

خامسا - بناء قدرة القطاع العام في مجال المعلومات والابتكار والتكنولوجيا

26 - يدعو إعلان الألفية وتقرير الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية إلى عدد من الأنشطة المتعلقة بالمعرفة والابتكار والتكنولوجيا، وإلى بناء القدرات في مجال هذه الأنشطة على الصعيد الوطني. ويسلّم الإعلان والدليل التفصيلي بأن هذه الوسائل تشكل إسهامات بالغة الأهمية في تلبية الأهداف الإنمائية الملحة في مجالات الحكم والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وتخفيف وطأة الفقر، والنهوض بالمجتمع بأسره.

27 - وفي حين أن الموعد المأمول من الأنشطة المتعلقة بالمعرفة والابتكار والتكنولوجيا وعد حقيقي ومؤكد، على نحو ما يتضح من نظرة أعمق

في التطبيقات القطاعية والمتعددة القطاعات فإن إطلاق عقال المعرفة والابتكار والتكنولوجيا لتحقيق كامل طاقتها وتنفيذ التوزيع المتكافئ لمزاياها أمر يتطلب نهجا دقيقا وعددا من الإجراءات المدروسة. وعلى واضعي السياسات أن ينظروا في كامل قدرة المجتمع على إنتاج وحيازة وتطويع ونشر وامتلاك المعرفة والابتكار والتكنولوجيا القائم والجديد والناشئ منها محليا وخارجيا على حد سواء. ويتطلب هذا عددا من الأهداف الأساسية والسياسات والعمليات والجهات الفاعلة والأنشطة والهياكل. ومن الأهمية أيضا أن تربط الأنشطة المذكورة بالسياسات والأطر والاستراتيجيات الإنمائية.

28 - وستكون للحكومات والسياسات العامة اليد الطولى في أن ترى منظومة المعرفة والابتكار والتكنولوجيا النور. وستتوقف طبيعة النشاط الحكومي على الإطار المحلي والأولويات المحلية. على أن من الواضح، نظرا لبعض المزايا التي تتمتع بها الحكومات ولبعض التحديات التي تطرحها إخفاقات السوق، أن الحكومات يمكنها بل ينبغي لها أن تضطلع بدور حاسم في هذا المجال. ففي مجالات رئيسية أخرى، من مثل البحث والتطوير، يجب على الحكومات الاضطلاع بدور أشد نشاطا عن طريق الحث على الاستثمار الاستراتيجي في الحالات التي يقع فيها نقص خطير في المخصصات جرّاء عجز القطاع الخاص عن الاستثمار في مجال البحث والتطوير أو عدم رغبته في القيام بذلك. وهذا أمر ذو أهمية بالغة في تطبيق منظومة المعرفة والابتكار والتكنولوجيا في قطاع الصحة، حيث تكون التكنولوجيا والمعرفة إسهامين بالغي الأهمية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرامج التلقيح والتحصين المعزّز وتعزيز نظم الرعاية الصحية عموما. ولا ينبغي لمنظومة المعرفة والابتكار والتكنولوجيا التي ترعاها الحكومة أن تعتمد تنمية استراتيجية للتطبيقات والسياسات والقدرات القطاعية فحسب، ولكن ينبغي لها أيضا أن تحدد أوجه التداؤب بين قطاع وآخر وفيما بين القطاعات والتطبيقات المتعددة القطاعات. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات أيضا أن تكون قدوة في ريادتها وأن تدرج هذه المنظومة في عملياتها، ولا سيما من خلال الحكومة الإلكترونية. وأخيرا، يمكن للحكومات أن تبني أو تيسّر إنشاء البنى التحتية لمنظومة المعرفة والابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك الموارد البشرية والبنية التحتية المادية والمؤسسات والمناخ الثقافي والتنظيمي اللازم والموارد المالية الكافية. ومع أن التحديات كبيرة فإن تسخير التكنولوجيا والمعرفة والابتكار لتنفيذ إعلان الألفية ضروري. وعلى الحكومات أن تعتبر بناء قدرة منظومة المعرفة والابتكار والتكنولوجيا أولوية من أولوياتها إذا ما أرادت بلوغ أهداف إعلان الألفية بحلول عام 2015، الموعد النهائي.

29 - ويدعو إعلان الألفية جميع الدول الأعضاء إلى كفالة أن تتاح للجميع منافع التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويذكر تقرير الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون أداة فعالة في تسريع وتيرة النمو ذي القاعدة العريضة والتنمية المستدامة، وفي الحد

من الفقر. وفي إطار الاستراتيجيات الموصى بها للمضي قدما، يؤكد التقرير الحاجة إلى تشجيع تعميم فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة؛ وإنشاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها لأغراض استراتيجيات التنمية؛ ودعم تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية؛ وبناء الشراكات، بما في ذلك إنشاء شراكات مع القطاع الخاص وعلاوة على ذلك فإن الموضوع المقترح للتقرير لعام 2004 هو سد الفجوة الرقمية. ذلك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق كل جانب تقريبا من جوانب أهداف إعلان الألفية ولتحسين نوعية ونطاق وحسن توقيت كثير من الحلول الإنمائية، ولتعزيز تدفقات المعلومات والمعارف عموما. وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في ما يتعلق بمنظومة المعرفة والابتكار والتكنولوجيا، يمكن أن تكون وسيلة بالغة الأهمية من وسائل تحقيق التعاون (ولا سيما عبر الحدود) وتبادل وبناء المعارف، وتنمية القدرات. وعلى وجه الخصوص، تضطلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور هام في عملية الابتكار، لأنها يمكن أن تقلل من فترات الدورات، وتزيد الكفاءة وتُدون وتنشر المعارف والأفكار، وتقدم إسهاما بالغ الأهمية في عوامل التعليم الخارجية الإيجابية من خلال إعادة توحيد الأفكار.

30 - ونظرا إلى أن الحكومات تضطلع بدور رئيسي في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية فإننا لا نستطيع أن نفيها حقها من التأكيد على إمكانياتها وفعاليتها. فقد وردت إشارات كثيرة في إعلان الألفية وفي تقرير الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان إلى الحكم الرشيد والديمقراطية، بما في ذلك تحسين قدرة أجهزة المعرفة العامة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإصلاح الإدارة العامة، والتخطيط المتكامل، وزيادة مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، واللامركزية، والشفافية، ومحاربة الفساد. ومع أنه لم يرد ذكر خاص للتكنولوجيا، إلا أن هناك دعوات إلى الابتكار ووضع آليات جديدة لبلوغ الأهداف. وتتصدر الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل الابتكار هذه، من أجل تحقيق تحسين القدرة في الإدارة العامة. وتنطوي الحكومة الإلكترونية على قدرات تحويلية هائلة إذا ما استخدمت في دعم أهداف الحكم الرشيد، وهي قادرة على إحداث تغيير كبير في الأسلوب الذي به تقوم الحكومات بولاياتها وتحل مشاكلها الإنمائية وتتعاون مع وكالات الحكومات الأخرى ومواطنيها وأعمالها التجارية. وفي إمكانها أن توجد نموذجا جديدا للحكم: النموذج الذي يضع المواطنين في مركز الصدارة ويستجيب لاحتياجاتهم وآمالهم، ويقوم على أساس الشفافية والمساءلة والمشاركة.

31 - وتسمح الحكومة الإلكترونية بمزيد من الشفافية في أنشطة الحكومة وعملياتها وعملية صنع القرار، ويمكن أن تقلل من الفساد، الذي هو حاجز كبير أمام التنمية. وفي إمكان الشفافية أن تُحدث ثقة أكبر في الحكومة ورغبة لدى المواطنين على المشاركة في عملية الحكم، وبذا تزيد آفاق الحكم الديمقراطي. وتوفر الحكومة الإلكترونية قنوات إضافية للتفاعل والمشاركة الاجتماعيتين. ذلك أن توفير مزيد من المعلومات ومن المعارف

أيضا يمكّن هو الآخر واضعي السياسة العامة والمواطنين من اتخاذ قرارات أكثر استنارة وحكمة.

32 - على أن الأخذ بالحكومة الإلكترونية في البلدان النامية ما زال في مراحله الأولى، وإن كان ذلك يتقدم بسرعة كبيرة. ومن شأن تحديد إطار تنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء بنية تحتية لهذه التكنولوجيا وتوفير إمكانية ارتباط بشبكة الإنترنت والوصول إليها أن يشكل ذلك كله عقبات كبيرة أمام إنشاء الحكومة الإلكترونية. وفي ذات الوقت، يمكن أن توفّر الجهود الرامية إلى الأخذ بتكنولوجيا المعلومات في أعمال الحكومة فرصة لمعالجة العقبات المذكورة أعلاه ولتذليلها وتساعد بذلك في سد الفجوة الرقمية. وقد أثبتت التجارب أنه كلما واجهت الحكومات هذه التحديات بدا أن الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُحدث ثورة تكنولوجية.

سادسا ـ دور الأمم المتحدة

33 - يمكن تبيّن مدى حجم وتعقيد الإصلاحات المؤسسية والإدارية التي من شأنها أن تُمكن البلدان من بلوغ أهداف إعلان الألفية من الاستعراض الوارد في الفقرات السابقة. وهذه الإصلاحات ليست اختيارية، بل إنها ضرورة ملحة ينبغي معالجتها على نحو متزامن مع وضع الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمتعددة القطاعات.

34 - وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها 56/213، فإن الأمم المتحدة ستركز أنشطتها في مجال الإدارة العامة في العام القادم على مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تنفيذ هذه الإصلاحات التي يمكن أن تزيد، إلى الحد الأقصى، قدراتها على بلوغ أهداف الإعلان. وتتسم معظم الإصلاحات بطبيعة متعددة القطاعات وتمس كل نظم الحكم والإدارة (منها على سبيل المثال الإصلاح البرلماني وإصلاح الخدمة المدنية)، لكن الإصلاحات الأخرى ينبغي أن تكون أكثر تركيزا على القطاعات الفردية وأن تستهدف تعزيز قدرات معينة (بما في ذلك قطاعات الصحة والتعليم والمجتمع).

35 - ونهج العمل الذي تتبعه الأمانة العامة في ميدان الإدارة العامة تمشيا مع أحكام قراري الجمعية العامة 225/50 و 213/56 سيخضع لمزيد من التعديل كي يستجيب للاحتياجات التي تبرز عن التحليل السابق والواردة في الفروع التالية:

ألف ـ الدعوة

36 - أدرجت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في جدول أعمال اجتماعها لعام 2002 استعراضا متعمقا لدور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الألفية. وستوزع نتائج هذا التحليل، على نطاق واسع، على الدول الأعضاء، ولكن ينبغي أن يتسم التحليل بمزيد من العمق للوصول إلى فهم أفضل للروابط المتعددة الجوانب ما بين الإدارة العامة وبلوغ أهداف الألفية. **وعلى وجه الخصوص، ينبغي إجراء استعراضات قطاعية معينة للتعزيز المؤسسي والإداري المطلوب في مجالات من مثل الصحة والتعليم. وفي نفس الوقت، ستركز الأمانة**

العامة عمل اجتماعات فريق خبرائها وندواته ومؤتمراته على المسائل التي تُعين على بلوغ أهداف الإعلان.

37 - أضحى من المسلم به أن التنوع العالمي للممارسات والثقافات ووجهات النظر إنما يعمل على تأكيد الحاجة إلى بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الأساسية ذات الأهمية وإلى بناء شبكات تيسر الحوار ما بين واضعي السياسة العامة والمديرين. وبناء على توصية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره 231/2000 إعلان يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة بغية الاحتفال بقيمة ومزايا تقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية على الصعد المحلي والوطني والعالمي. **ويوصي بتسمية يوم 23 حزيران/يونيه يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وبتشجيع البلدان على أن ينظم في ذلك اليوم أنشطة خاصة تسلط الأضواء على الدور الخاص الذي يمكن أن تضطلع به الخدمة الخاصة في عملية التنمية.**

باء - تطوير أدوات التحليل والسياسة العامة

38 - إن الحاجة إلى توفير البيانات وأدوات التحليل لتمكين واضعي السياسة العامة من اتخاذ قرارات مستنيرة وسليمة حاجة لا نفيها حقها من التأكيد مهما أكدنا. وتعتزم الأمانة العامة مواصلة تطوير أدوات التحليل هذه، ولا سيما عن طريق القيام بما يلي:

(أ) إجراء تقييمات قدرات القطاعات في المجالات ذات الأولوية التي حددها الإعلان؛

(ب) استخدام تقرير القطاع العام في العالم في تقديم مبادئ توجيهية في المجالات التي تعين على بلوغ أهداف الإعلان؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية وأدوات تبين الإرشادات اللازمة للنشاط في قطاعات معينة.

جيم - بناء فهم مشترك

39 - تسليما بأهمية بناء فهم مشترك ما بين الدول الأعضاء وتبادل الخبرات القيمة، طلبت الجمعية العامة في الفقرة 4 من قرارها 213/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2001، إلى الأمين العام أن يدرس إمكانية عقد اجتماعات دورية برعاية الأمم المتحدة تجمع ما بين واضعي السياسات الرفيعي المستوى المسؤولين عن إصلاح الإدارة العامة، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والممارسات القيمة، وأن يقدم تقريرا عن نتائج تلك الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وفي هذا الصدد، يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أن الأمانة العامة ما انفكت تدعم فنيا، "المنتدى العالمي المعني بتجديد أسلوب الحكم"، الذي بات على مر السنين، تجمعا عالميا لواضعي السياسات العامة الرفيعي المستوى في الإدارة العامة لتبادل الآراء والخبرات ذات الصلة بعملية إصلاح الإدارة العامة. وتتحمل الحكومة التي تستضيف المنتدى كل تكاليف الحدث، ويُلتمس التمويل الطوعي لتغطية تكاليف مشاركة ممثلي البلدان النامية، ولا سيما الممثلون من أقل البلدان نموا، وقد قُدم هذا الدعم من أجل تنظيم المنتديات التي عقدت في برازيليا في عام 2000، وفي نابولي بإيطاليا في عام 2001، وفي

مراكش بالمغرب في عام 2002[3]. **وفي وسع الأمانة العامة أن تواصل تقديم الدعم الفني للعملية الحالية ألا وهو أن تجمع، بطريقة منسقة، إسهامات منظومة الأمم المتحدة بأسرها.** ومن شأن هذه الترتيبات أن تلبي روح توصية الجمعية العالمية بطريقة مرنة، وأن تحد من المشاركة الإدارية من جانب الأمانة العامة وأن تؤسس على الشراكات الناجحة. وفي وسع هذا المنتدى أن يوفر فرصة مفيدة لمناقشة المسائل المؤسسية والإدارية ذات الصلة بتنفيذ إعلان الألفية. ذلك أن المنتدى المقبل، الذي سيعقد في مراكش في كانون الأول/ديسمبر 2002، على سبيل المثال، سيركز على السبل التي تعزز بها الشراكات بين المواطنين والحكومات التنمية والديمقراطية.

دال - تقديم المساعدة في بناء المؤسسات

40 - ينبغي أن تكون مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في بناء اللازم من الأطر التشريعية وتلك المتعلقة بالسياسة العامة، فضلا عن المؤسسات القادرة على تيسير بلوغ أهداف إعلان الألفية، أولوية من أولويات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، **ينبغي أن تركز الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في: (أ) تعزيز الانتخابات الديمقراطية، ولاسيما النظم والعمليات البرلمانية؛ (ب) تعزيز إقامة العدل على الصعيدين الوطني والمحلي؛ (ج) تحديث القطاع العام وتحسين أداء أجهزة الخدمة العامة؛ (د) تعزيز عملية اللامركزية وقدرات أجهزة الحكم المحلي؛ (هـ) استحداث أو تعزيز المؤسسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الصراعات سلميا؛ (و) تقديم الدعم إلى الحكومات الأفريقية، في تعاون وثيق مع الهيئات والمؤسسات الإقليمية فضلا عن المنظمات الدولية، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة بالقضاء على الفقر.**

41 - **وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تساعد الدول الأعضاء في: (أ) تعزيز تعبئة الموارد المالية من خلال إجراء إصلاحات، في النظم الضريبية، تستهدف تحقيق البساطة والإنصاف والشمولية؛ (ب) العمل على إدارة مالية فعالة؛ (ج) تحسين الإدارة المالية والإنفاق المالي بزيادة الكفاءة والإنصاف في التوزيع، فضلا عن زيادة الكفاءة الفنية في استخدام الموارد المدرجة في الميزانية.**

42 - **وأخيرا، ينبغي للأمم المتحدة: (أ) أن تُنشئ إطار عمل لتكنولوجيا المعلومات يتلاءم إلى حد بعيد مع الواقع ويستجيب للاحتياجات المحلية ويرتبط بالتنمية البشرية؛ (ب) وأن تُهيئ بيئة ملائمة للأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاعات الخاصة والمجتمعات المحلية من أجل تطوير المعرفة والابتكار والتكنولوجيا والإفادة منها؛ (ج) وأن تطور استراتيجيات وسياسات وأنشطة الإدارة الإلكترونية؛ (د) وأن تبني شراكات على الصعيدين المحلي والدولي للإفادة من أحدث المستجدات في ميدان تكنولوجيا المعلومات.**

هاء - تقديم المساعدة في تنمية الموارد البشرية

43 - على نحو ما ورد في الفقرات من 18 إلى 23 المذكورة أعلاه، تعتبر تنمية الموارد البشرية عاملا حاسم الأهمية في كفالة بلوغ أهداف إعلان الألفية. وفي وسع الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في مساعدة الدول الأعضاء في: (أ) تحسين المهارات القيادية والإدارية من خلال استراتيجيات وآليات لتطوير الكوادر القيادية، بما في ذلك عقد لقاءات وحلقات دراسية رفيعة المستوى؛ (ب) تصميم وتنفيذ برامج تدريبية باستخدام طرائق مبتكرة؛ (ج) زيادة استخدام دوائر الخدمة العامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رصد الأداء، فضلا عن تحسين طرائق التعلم وتحسين تقديم الخدمات وزيادة فرص حصول موظفي الخدمة العامة والمواطنين على المعلومات؛ (د) **إنشاء أساس للمبادئ الأخلاقية في القطاع العام، بما في ذلك مدونات الأخلاق والسلوك لموظفي القطاع العام؛ (هـ) تطبيق ورصد الصكوك من مثل ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا والمبادرات الأخرى التي يمكن أن تسهم في تحسين بناء قدرات الموارد البشرية في البلدان الأفريقية.**

واو - تبادل المعلومات والخبرات

44 - ينبغي الإفادة من قدرة شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة على جمع وتنظيم ونشر المعلومات ذات الصلة لبلوغ أهداف إعلان الألفية. ذلك أن هذه الشبكة أداة قوية تستخدمها المكاتب العامة وواضعو السياسة العامة ومؤسسات الإدارة العامة والخبراء في الحصول على المعارف العالمية في مجال الإدارة العامة. وقد وصل عدد مستخدمي الشبكة إلى 000 72 مستخدم شهريا. وتسعى الأمانة العامة إلى توسيع نطاق شبكتها بغية تعزيز قدرات الوزارات ومؤسسات الإدارة العامة الوطنية على الحصول على المعلومات والخبرات والممارسات وعلى تلقي الخدمات الاستشارية وبرامج التدريب، حسب ما طلبت الجمعية العامة في قرارها 213/56. وفي هذا الصدد، **ينبغي إيلاء جمع ونشر المعلومات والخبرات ذات الصلة ببلوغ أهداف إعلان الألفية اهتماما خاصا. وينبغي تعزيز الخدمات الاستشارية وعنصر التدريب الحاسوبي في الشبكة والتركيز عليه في هذا الصدد.**

زاي - تنسيق المساعدة الإنمائية في مجال الإدارة العامة

45 - في هذا المجال، اشتركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد قائمة بجميع البرامج المتعلقة بالحكم والإدارة العامة في المنطقة الأفريقية. وهذه القائمة أداة قوية تستعين بها جميع الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنمائية في هذا المجال من أجل إنشاء شراكات وتجنب الازدواجية وتعزيز برامج التكامل. كما أنها أداة قيمة لدى الحكومات في رصد التقدم المحرز في تعزيز شؤون الحكم والإدارة العامة وفي تحديد الأولويات عند وضع البرامج. وينبغي توسيع نطاق هذه القائمة كي تشمل مناطق أخرى وتركز أكثر على مبادرات معينة لبناء القدرات ذات علاقة ببلوغ أهداف الألفية. وما انفك الشركاء في المساعدة الإنمائية يؤكدون في الأعوام الأخيرة على أهمية الشفافية

والمساءلة في إدارة موارد المساعدة الإنمائية. ولقطاعات الإدارة العامة في البلدان المتلقية دور رئيسي في كفالة الاستخدام الفعال والكفؤ والشفاف للموارد المتاحة وفي كفالة إقامة نظم المساءلة اللازمة. وقد جمعت مبادرة رائدة أطلقتها الأمانة العامة منذ بضعة أعوام بشأن "إدارة المعونة والمساءلة" بين البلدان المتلقية والوكالات المانحة من أجل تبسيط ومواءمة متطلبات المساءلة وتعزيز الشفافية وتحديد احتياجات بناء القدرات. **وينبغي استعراض هذه المبادرة الرائدة وتوسيع نطاقها من أجل تهيئة الظروف المناسبة لبناء ثقة قوية بين الشركاء المتلقين والمانحين بهدف تشجيع تدفق الموارد الإضافية لتنفيذ الإعلان المتعلق بالألفية.**

46 - وستخصص الأمانة العامة، التي ترعى بانتظام الاجتماعات التشاورية للوكالات الناشطة في الإدارة العامة، الاجتماع التشاوري المقبل لوضع نهج منسق للأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة الإدارة العامة على تنفيذ إعلان الألفية. وقد اضطلع عدد من الوكالات بمبادرات لافتة للانتباه في المجال القطاعي لكل منها، يمكن أن تصل الوفود المهتمة بالأمر إليها على العنوان التالي على الشبكة العالمية: www.unpan.org/dpepa_Gareport.asp.

الحواشي

(1) هذه الإصلاحات، التي تُعرف عادة بـ "الإدارة العامة الجديدة"، ترمي إلى تحسين كفاءة وفعالية القطاع العام. وهي تشمل، في جملة أمور، "تدريبات عملية على الإدارة الفنية" في القطاع الخاص ومعايير ومقاييس واضحة للأداء، والتأكيد على تحقيق مزيد من الانضباط في استخدام الموارد والرقابة عليها، والتأكيد على أسلوب القطاع الخاص في الممارسات الإدارية.

(2) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002 (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(3) نظمت المنتدى الأول المعني بإعادة تجديد أسلوب الحكم في عام 1999 حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وفر هذا الحدث منبرا لإجراء المناقشات ما بين واضعي السياسات العامة رفيعي المستوى بشأن دور الحكومات في مستهل الألفية الجديدة. وقد ركز المنتدى العالمي الثاني، الذي استضافته حكومة البرازيل وانعقد في برازيليا في أيار/مايو 2000، على موضوع "الدولة والحكم الديمقراطيان في القرن الحادي والعشرين". وفي آذار/مارس 2001، نظمت حكومة إيطاليا المنتدى العالمي الثالث بشأن "تعزيز الديمقراطية والتنمية من خلال الحكومة الإلكترونية في نابولي. وتقوم حكومة المغرب حاليا بتنظيم المنتدى العالمي الرابع، وذلك بدعم من الأمم المتحدة للتنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى.